الدراسات العليا وسيله لتطوير التعليم الجامعي

م. د ميسون شاكر عبد الله
كلية التربية للبنات / جامعة بغداد

أولا / التعليم الجامعي وأثره في تطوير المجتمع :

تعتبر الجامعات من أهم المصادر الاساسيه لتطوير المجتمع في جميع جوانبه لما لها دور مهم وفاعل في التنمية الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، ومكاناً لالتقاء الأجيال ومناخا ًملائماً لبلورة الهوية القومية من خلال الحفاظ على القيم التاريخية ،ومكاناً للتواصل الثقافي والحضاري على المستوى العالمي ، "ومن هنا تنامت حاجات المجتمع إلى أنشاء مؤسسات التعليم العالي وتطويرها وتنويع التعليم فيها وربطه بخطط التنمية وحاجات الناس " . (إسماعيل ١٩٨٤، ٤٦).

ويؤدي التعليم العالي دوراً أساسيا في تطوير حركة التقدم الحضاري لأي مجتمع من المجتمعات لما له من دور كبير في إعداد الكادر البشري وتطويره ، ولعل الفترة المعاصرة التي يشهدها العالم وخصوصاً العالم المتقدم والتي تتمثل بالتسارع الكبير في نمو العلوم والتقنيه ، حيث تحول العالم إلى وسيلة إنتاج وانتشرت تطبيقات التقنية على نطاق واسع وسريع ، وتكرست هيمنة العالم الرأسمالي المتقدم علمياً واقتصادياً، ان ذلك يوضح لنا أهمية دور التعليم العالي في إعداد الكوادر المسلحة بالعلم والمعرفة والمدربة على تطبيق ونشر التقنية لخدمة المجتمع. (العناد١٩٩٩:٨٦٤)

<u>وظائف مؤسسات التعليم العالي:-</u>

إن الوظائف الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي المعاصرة تتحدد بثلاث اتجاهات اساسيه هي:-

١. إعداد القوى البشرية
٢. البحث العلمي
٣. التنشيط الثقافي والفكري العام (مرسي١٩٩٢:٦٥)

١- *إعداد القوى البشرية*:-

إن أهم الوظائف التي ارتبطت بالتعليم العالي منذ نشأته في العصور الوسطى الإعداد للمهن المختلفة في الآداب والقانون والعلوم والطب ، ويمثل هذا النشاط الركن الأساسي المطلوب الاهتمام به من قبل الجامعة لغرض تمكين الخريجين من استيعاب الدروس النظرية والعملية وامتلاك الخبرة الضرورية لتطوير مؤسسات المجتمع.

وقد تطورت التخصصات الجامعية مع تطور العلوم المختلفة ، واستحداث تخصصات جديدة منها. ففي القرن التاسع عشر الميلادي بدأت الجامعة تهتم بالأعداد لمهنة التدريس والمهن الأخرى

كالهندسه والزراعه والعلوم الطبيعية والاجتماعية . وفي القرن العشرين الميلادي أضيفت تخصصات أخرى مثل إدارة الأعمال والصحافة وعلوم المكتبات . وقد كان ظهور المنظمات الدولية دافعاً قوياً للجامعات للاهتمام بالشؤون العالمية ،فأهتمت بدراسة العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية.

وإذا كان التعليم العام يهدف إلى إكساب عموميات المعرفة والثقافة فأن التعليم العالي يهتم بخصوصيات المعرفة والثقافة ،ومن هنا كان الهدف الرئيس للتعليم العالي هو التخصص الذي يقوم على اساس تقديم عال متخصص ومستوى عال من المعرفه.

وللتعليم العالي الأثر الأكبر في التنمية الاقتصادية والأجتماعيه ،فهو تعليم ذو مواصفات خاصه تجعله عاملاً أساسيا من عوامل التنمية ، وتواجه مؤسسات التعليم العالي وخاصة في الدول النامية مسؤوليات متعددة بجانب مسؤولياتها الأكاديمية وذلك بالنسبة لدورها المتصل باللحاق بالتقدم العلمي والتطور التقني السريع (راشد ، ١٩٨٨م).

ولم يعد التعليم العالي مكتفياً بإعداد المتخصصين على مستوى الدرجة الجامعية الأولى فقط وإنما امتد بدراساته ودرجاته العلمية إلى مستوى الدرجات العلمية العليا فوق الجامعية . ولقد اتسعت وظائف التعليم العالي المعاصر ليشمل إلى جانب الأعداد للمهن المتخصصة مهمه التدريب الحديث ايضا والذي من خلاله يستطيع التعليم العالي نشر الاتجاهات الحديثه في مجالات التخصص المختلفه.

وهكذا يتكامل الأعداد والتدريب كوظيفة رئيسه كبرى للتعليم العالي في ظل مفهوم متكامل من التربية المستمرة(علي حمود ٢٠٠٥ : ٦٥٨).

٢-*البحث العلمي* :-

ويشمل البحث الأكاديمي والبحث التطبيقي ، ولمؤسسات التعليم العالي دور هام في تنمية المعرفة وإنمائها وتطويرها من خلال ما تقوم به من أنشطة البحث العلمي . ويجب أن تكون لدى أساتذة و طلبة مؤسسات التعليم العالي اتجاهات قويه نحو الاهتمام بالبحوث العلميه وتقدمها ،ويجب ان تحرص مؤسسات التعليم العالي على القيام برسالتها في البحث العلمي وتدريب المشتغلين به،بل ويجب أن تعتبر ذلك جزاً لا يتجزأ من أنشطتها العلميه ، وتستطيع في هذا المجال أن توفر المناخ العلمي للبحث وما يستلزمه من معدات وأجهزه ومراجع وغيرها من مصادر علميه ، وتوفر استخدام ذلك بالنسبة للأساتذة والطلاب على السواء ،وبهذا تعمل على التنمية الذاتية والتدريب لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والباحثين اللذين تُعدهم.

ولمؤسسات التعليم العالي القدرة على تنمية المعرفة وإثرائها بما تمتلك من رصيد ثقافي وبما تضمنه من كفاءات علميه ، فهي مجتمع المثقفين والعلماء ، وهي مجتمع التخصصات المختلفة في كل ميادين المعرفة . وبهذا تستطيع مؤسسات التعليم العالي ان ترسي قواعد متينه للبحث العلمي بها.

٣- *التنشيط الثقافي العام* :-

يعد نشر العلم والثقافة من رسالة المؤسسات الجامعية ، فهي ذات دور طليعي في مجال العلم والثقافة للنهوض بالمجتمع ، وهي مركز إشعاع ثقافي للمجتمع تتعرف من خلاله على مشكلاته

ومعالجتها وعلى المؤسسات الجامعية أن تنفتح على المجتمع وان تفتح أبوابها للمجتمع . وان تتحسس أمال المجتمع ومشكلاته لتكون معبره عنها واعيه ومستجيبه لها.ولابد لمؤسسات التعليم العالي أن تستجيب للحاجات الثقافيه للمجتمع لتسهم في تنشيط بنيته الاجتماعية والارتفاع بمستواه الفكري والثقافي (علي حمود ٢٠٠٥ :٦٥٧-٦٥٩).

ثانياً /الدراسات العليا في جامعة بغداد :-

بدأت الدرسات العليا في العراق في جامعة بغداد عام ١٩٦٠-١٩٦١ في الاختصاصات الهندسية والزراعية للحصول على شهادة الماجستير ثم أخذت بالتوسع لتشمل كليات الجامعة الأخرى ثم استحدثت دراسات الدبلوم في بغض التخصصات الطبية في عام ١٩٧٠، وفي عام ١٩٧٢ تم استحداث دراسة الدكتوراه في جامعة بغداد .

وتم استحداث تلك الدراسة وفق تعليمات الدراسات العليا في الجامعه العراقية بعد توفر الإمكانيات اللازمة لدى الكلية .

وبالأخص توفر عدد مناسب من التدريسين ممن يحملون ألقاب علميه متقدمه على أن لا يقل العدد عن خمسه من القسم العلمي المتخصص وبمرتبة أستاذ أو أستاذ مساعد في حالة استحداث دراسات الماجستير ، والدبلوم العالي أما في حالة استحداث الدكتوراه فقد نصت التعليمات على أن يكون اثنان منهم بدرجة الأستاذية وخمسة تدريسين بدرجة أستاذ مساعد .

وقد سمحت تلك التعليمات للطالب المتخرج والحاصل على معدل ٦٥٪ فأكثر من التنافس للقبول في الدرسات العليا ويكون لمعدل تخرج الطالب الدور الحاسم في هذا المجال. (العناد١٩٩٩ :٨٧٤)

وقد كانت اغلب الرسائل تكتب باللغة الأنكليزيه وكان هناك تشديد في قبول الطلبة بالأضافه إلى أن اغلب خريجي الكليات يفضل أن يواصل دراسته العليا خارج القطر اعتقاداً منه إن الشهادة التي يحصل عليها في الدول الغربية هي أفضل من الشهادة داخل القطر .

لقد توسعت الدراسة في جامعة بغداد باعتبارها الأم للجامعات العراقية الأخرى توسعاً كبيراً نوعياً وكمياً ، بحيث أصبحت كافة كليات جامعة بغداد تضم دراسات الماجستير والدكتوراه .

وبعد عام ١٩٩٠ بعد العدوان على العراق والحصار ،فقد شهدت الدرسات العليا توسعاً كبيراً نتيجة الحاجة المتزايدة للملاكمات العلمية وذلك لفتح أعداد كبيرة من الجامعات ، وهجرة الكثير من أساتذة الجامعات إلى خارج القطر لقلة الأجور التي تعطيها الدولة للأستاذ الجامعي .

وقد بلغ عدد التخصصات التي استحدثت فيها الدرسات العليا حتى عام ١٩٩٩ كما يأتي :-

دراسات الدبلوم العالي :٤٥، دراسات الماجستير :١٩٤، دراسات الدكتوراه:١٥٠.

كما بلغ عدد المقبولين للعام الدراسي ٩٥/٩٤ فقط ١٦١٠ طالب وطالبه في الدراسات العليا لمختلف التخصصات ، ازداد في ١٩٩٩/١٩٩٨ زيادة كبيرة أصبحت الدراسات العليا من الوسائل الأساسية التي تطل منها جامعة بغداد على المجتمع وتحقيق تفاعل ايجابي معه من خلال توجيه أبحاث لكثير من

طلبة الدراسات العليا لتتناول المشاكل التي تواجه مؤسسات حقل العمل المختلفة ويتم تنظيم هذه العملية بواسطة عقود ملزمه للجامعه ذات العلاقة في حقل العمل لقاء تحقيق إيرادات مناسبة للجامعه من هذا المجال (العناد ١٩٩٩: ٨٧٤ -٨٧٥).

وبعد عام ٢٠٠٣ أي بعد تغير نظام الحكم والاحتلال الأمريكي للعراق ، بقيت نفس القوانين المستخدمة سابقاً مستمرة في التطبيق لعدم وجود حكومة شرعيه منتخبه ولكن الشئ الواضح في هذه المرحلة هو انخفاض عدد المقبولين في الدرسات العليا بل إن بعض الكليات قد توقفت عن القبول لسنه أو أكثر لغرض توفير المستلزمات التي لم تتوفر للدرسات العليا في زمن الحصار وتوجد حقيقة سياسية هي ان العراق حتى لو أعلن رسمياً عن إنهاء الاحتلال فأنه يبقى واقعاً تحت تأثير السياسة الأمريكية (إبراهيم، ضياء ٢٠٠٥ :٦٩٩).

أن الدرسات العليا هي تعميق معارف الدارس ، النظرية والعملية ، في فرع معين من فروع المعرفة البشرية ، والتعمق يبقى بعد هذا مسألة نسبيه تتحكم فيه المتطلبات العملية وطبيعة مرحلة البكالوريوس وما أعطى فيها من معارف ومهارات ، كما تتحكم فيه الغرض المطلوب من التعمق في المعرفة ، لذا فأن النظرة إلى الدرسات العليا وتنظيمها اختلف عبر الزمان والمكان وبأختلاف البلدان وحاجتها العلميه والعملية ، والمرحلة الثقافية أو الفكرية التي وصلت إليها والمستوى الذي بلغته جامعاتها لذا فقد اختلفت تسميات مراحل الدرسات العليا ، ومددها الزمنية المطلوبة ، كما اختلف الغرض منها .

أن المهم في هذا المجال ان تكون نظرتنا إلى الدراسات العليا منطلقه من مبدأ الحاجه إلى التطور والتقدم في ميدان المعرفة بشتى فروعها وتطبيقاتها ، وان تكون كل مرحله عند استكمالها قد حققت الغرض الذي وجدت من اجله (الشاوي ١٩٩٠: ٣٥).

ان مسألة إصلاح وتطوير الدراسات العليا ليست بالمسألة الجديدة بل هي المشكلة القديمة الحديثة التي تطرح اليوم نفسها بحده لم يسبق لها مثيل ، لأنها أصبحت مشكلة المصير ، في عالم يتسابق مع الزمن ، وقد أهملت هذه المسألة وازدادت تراكماتها وتعقدت جوانبها واختلف الوعي تجاهها. وتفاوتت المسؤوليات في حلها . فهنالك من عاشت المشكلة معه ولكنه يئس من حلها وهنالك من عاناها ويعانيها لحد الآن ، وتعيش معه وتؤرقه وهنالك من لم تطرح عليه المشاكل أصلا.

ولعظم المشكلة في أبعادها الأنسانيه والمؤسسية والمادية ، فأنها تحتاج من دون شك إلى مواجهه غير تقليديه والى حل جذري (الشاوي ١٩٩٠ :١٣-١٤).

وإذا كانت الدرسات العليا في جوهرها ومنطلقها . موقفاً من العلم والمعرفة ، فأنها ليست حقيقة قائمه بذاتها لذاتها، وإنما يجب ان (تكييف) وفقاً لحاجة كل بلد وظروفه ، لكن دون الإخلال مطلقاً بمستواها ومتطلباتها التي لابد منها ، ومن أولى هذه المتطلبات ان تختلف الدراسات العليا حسب فروع المعرفة ، لذلك فأن الخطأ الذي وقعت فيه الدراسات العليا في العراق ، هي النمطية المسيطرة عليها في

كل فروع المعرفة سواء في ما يتعلق بمتطلبات القبول فيها ام بمراحلها وبمددها أو بطريقة الأعداد فيها .

فالدراسات العليا تتطلب من الطالب ان يكون فلسفياً حكيماً لا فنياً ومتخصصاً فحسب ولذلك أطلق على شهادة الدكتوراه (دكتوراه في الفلسفة) وهي لا تعني فقط العمق في المعرفة ولكن الحكمة(إبراهيم ضياء ٢٠٠٥ :٦٩٨) .

أ- أهداف الدارسات العليا:-

للدراسات العليا العديد من الأهداف المترابطة مع بعضها البعض والتي تحقق أهداف المجتمع في التطور الحضاري المطلوب ، ومن أهداف الدراسات العليا ما يأتي :-

١-تعزيز مكانة الجامعه باعتبارها مركز إشعاع حضاري يساهم في تطوير المجتمع نحو الأفضل.

٢-تعد الدراسات العليا الوسيلة العلمية القادرة على استثمار العلم والمعرفة لخدمة أغراض حقل العمل وتطوير مؤسساته المختلفة .

٣-الدرسات العليا في أي جامعه تكون الرابطة الأساسية التي تتواصل بها تلك الجامعه مع الجامعات المتطورة وتتابع من خلالها التطورات العلميه والتقنيه في العالم المتقدم ونقلها إلى بلدانها.

٤-المشاركة الواسعة مع مؤسسات حقل العمل المختلفة في مناقشة وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها.

٥-تشجيع الابتكار وتعميق البحث العلمي وتطويره.

٦-تحقق الدرسات العليا إعداد ملاك تدريس قادر على العمل في الجامعات والمشاركة في تعزيز مسيرة التعليم العالي ، كما أنها تقوم برفد مؤسسات المجتمع بالخريجين الذين يتمتعون بكفاءة عالية جداً للعمل في تلك المؤسسات (العناد ١٩٩٩ :٨٦٦).

ب - مميزات الدراسات العليا:-

تتميز الدرسات العليا عن الدراسات الجامعية الأولية بما يأتي:-

١-ان الدراسات العليا توفر مناخاً مناسباً للنقاشات العلميه والواسعة التي يشترك فيها التدريسيون والطلبة معاً وبما يؤدي إلى تطوير كفاءات الطلبة والتدريسين معاً .

٢-تحتاج الدراسات العليا إلى مصادر علميه حديثه جداً والى أجهزه علميه واسعة والى مختبرات علميه متخصصة تخصصاً عالياً ، ان ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الدرسات العليا مقارنه بالدراسات الأولية.

٣-تركز المتابعة الفردية للطالب وذلك لقلة عدد طلاب الدراسات العليا ولوجود نظام الأشراف الذي يعتمد في هذه الدراسات .

٤-يمتاز طلبة الدراسات العليا بالإدراك الجيد للمادة العلمية وذلك لكونهم من أوائل الخريجين المتميزين في الدراسة الجامعية الأولية مما يدفعهم إلى الدراسة والبحث العلمي بالاعتماد على الذات وبمساعدة المشرف .

٥-ان فرصة عمل خريج الدراسات العليا أفضل بكثير من الفرص المتاحة لخريجي الدراسة الجامعية الأولية ، كذلك فان المردود الشهري الذي يحصل عليه خريج الدراسة العليا أفضل مما يحصل خريج الدراسة الأولية (العناد ١٩٩٩ :٨٦٧).

ج- أنواع الدراسات العليا:-

هنالك نوعان من الدراسات العليا يختلفان عن بعضهما البعض بطبيعة الدراسة النظرية والعملية والفترة الزمنية التي يقضيها الطالب بالدراسة وهذا النوعان هما:-

١- *دراسة الدبلوم العالي التطبيقية* :

يتلقى الطالب الذي يسجل في هذه الدراسة محاضرات نظريه ويتم التركيز على الجانب العملي في مثل هذه الدراسات وكذلك التدريب الذي يّمكن الطالب من اكتساب الخبرة والمهارة اللازمة مثل دبلوم المحاسبة الضريبية ، دبلوم التدقيق ، دبلوم صناعه الأسنان ، دبلوم الاختصاصات الطبية المهنية .

والهدف من هذه الدراسة تنمية قدرات الخريجين الفنية والمهنية لإنجاز الأعمال التي سيقومون بها في حقل العمل.

لقد تم التوسع بهذا النوع من الدراسات لتلبية الاحتياجات المتنامية لمؤسسات المجتمع المختلفة في هذه المرحلة التي يشهد فيها العالم المتقدم تحولاً جذرياً بالاعتماد على منجزات الثورة العلميه والتقنيه مما يتطلب إعداد الخريجين القادرين على التعامل مع هذه المنجزات وتطويعها لخدمة أهداف التنمية الأقتصاديه والأجتماعيه في البلد (العناد ١٩٩٩ : ٨٦٧).

٢- *الدراسات الأكاديمية* : (الماجستير والدكتوراه)

تتميز هذه الدراسات بالتعمق الواسع بالدراسة والبحث العلمي وسعة التحليل والمناقشة العلمية والإثراء الواسع للطالب بالمحاضرات المكثفة التي يؤديها ملاك تدريسي قادر يمتاز بالخبرة والكفاءة العلمية المتميزة ومن ذوي المراتب العلميه المتقدمة في الجامعه(العناد ١٩٩٩: ٨٦٨).

د- الجانب العلمي للدراسات العليا :-

١- *النظام الدراسي*:-

يتكون الفصل الدراسي من فصلين دراسيين خلال السنة الأولى يتلقى الطالب الذي يقبل في هذه الدراسات دروس نظريه وعمليه متقدمه تحدد وفق منهج دراسي يعاد النظر فيه باستمرار لضمان التجديد ومواكبة التطورات العلميه في العالم المتقدم ، ويخضع الطالب بعد ذلك إلى امتحان في هذه الدروس ، ويجب على طالب الماجستير الحصول على ٢٤ وحده دراسية مقابل ١٢ وحده لبحث الرسالة يعقبها سنة بحث للماجستير . أما في مرحلة الدكتوراه فبالأضافه إلى الدروس النظرية والعلمية المتقدمة ، والنجاح في الامتحان النهائي والحصول على ٣٦ وحده دراسية مقابل ٢٤ وحده على بحث الأطروحة ،فأن الطالب يخضع إلى امتحان شامل بكافة دروس الاختصاص فإذا ما نجح فيه يسجل على

موضوع الرسالة التي يختارها يعقبها سنتا بحث للدكتوراه(إبراهيم ٢٠٠٥ :٧٠٠-٧٠١) ، (العناد ١٩٩٩: ٨٦٨).

٢-*التدريس والأشراف* :-

يقوم بالتدريس أو الأشراف على رسائل الماجستير ودراسة الدبلوم العالي بمرتبة أستاذ مساعد ويكون عند الضرورة بمرتبة مدرس من حملة شهادة الدكتوراه ومضى على تعينيه سنتان ونشر بحثين على الأقل . وحدد من يدرس ويشرف على اطاريح الدكتوراه بمرتبة أستاذ وعند الضرورة بمرتبة أستاذ مساعد ومن حملة شهادة الدكتوراه ومتخصص في موضوع الأطروحة ومضى على ترقيته سنتان (إبراهيم ٧٠١:٢٠٠٥).

٣- *بحوث الطلبة* :-

أن عضو هيئة التدريس في الغالب هو الذي يقترح مشاريع بحوث طلبة الدراسات العليا وقسم منها مأخوذ من مقترحات من وزارات أخرى و أحيانا يقوم الطالب باختيار الموضوع . (إبراهيم ٢٠٠٥: ٧٠١)

٤- *تمديد فترة الدراسة* :-

بعض الجامعات تعطي فترات تمديد مناسبة تتراوح بين ستة اشهر وسنه أضافه إلى الفترة المحددة بالتعليمات لمعالجة التأخيرات المبررة بأسباب موضوعيه (العناد١٩٩٩: ٧٦٩).

٥- *مناقشة الرسائل والأطاريح* :-

بعد إكمال الطالب كتابة الرسالة أو الأطروحة ترسل إلى المقوم اللغوي ثم إلى المقوم العلمي بالنسبة إلى الأطاريح ثم ترسل نسخه إلى الوزارة ثم يتم في القسم المعني تشكيل لجنه للمناقشه من قبل رئيس القسم واللجنة العلمية في القسم حيث توضع أسماء ثلاثة اساتذه هم رئيس اللجنة وعضوين عدا المشرف لطالب الماجستير وخمسة اساتذه وهم رئيس اللجنة وأربع أعضاء عدا المشرف بالنسبة لطالب الدكتوراه على ان لا تقل مرتبتهم العلميه عن أستاذ مساعد(إبراهيم ٢٠٠٥: ٧٠١).

٦- *إدارة وتنظيم الدرسات العليا* :-

تباينت عملية الدرسات العليا بين جامعة بغداد وأخرى إلا ان التنظيم الشائع هو :-

أ – نظام الإشراف المتعدد للدرسات العليا الذي يرتكز بالدرجة الأساس على القسم العلمي والكلية و كما يأتي :-

القسم العلمي ــ الكلية ـــــ رئاسة الجامعه

تشترك اغلب الجامعات العربية بهذا النظام والميزه الأساسية له تتمثل بحشد جهود أعضاء الهيئة التدريسه والاستفادة منهم في التدريس في الدراسة الجامعية الأولية والدراسات العليا وهو بذلك يساعد في إيجاد التكامل في الدراسة الجامعية كما انه يقلل النفقات إلى اقل قدر ممكن . تستحدث في

بعض الكليات وحده تنظيميه تسمى شعبة الدرسات العليا ، تقوم بتنظيم عمليات التسجيل والمتابعة لطلبة الدرسات العليا وضمان حسن ادراة هذه الدراسة .

ويترك للقسم إعداد المنهج الدراسي وتحديد أسماء أعضاء الهيئة التدريسيه الذين يحاضرون في الدرسات العليا وأسماء المشرفين منهم على طلبة الدرسات العليا مع المتابعة المستمرة لمسيرة الطالب في البحث والكتابة وانتهاءً بتشكيل لجنة المناقشة .

وبهدف تعزيز إدارة الدرسات العليا وتنسيق شؤونها بين مختلف كليات الجامعه ولضمان عدم حصول تباين في تفسير التعليمات أو الاختلاف في سياسات القبول والامتحان ، شكلت بعض الجامعات مجلس للدراسات العليا في رئاسة الجامعه يشرف عليه احد نواب رئيس الجامعه أو احد مساعديه ويقوم ممثلين عن الكليات التي توجد فيها درسات عليا . (العناد ١٩٩٩: ٨٦٩ -٨٧٠)

ب- نظام الأشراف الموحد :- وهو نظام أخر معتمد في تنظيم الدرسات العليا يتضمن إنشاء كليه متخصصة للدرسات العليا هدفها إدارة وتوجيه الدرسات العليا مركزياً من قبل الجامعه تدار هذه الكلية من قبل مجلس الكلية الذي يرأسه احد أعضاء الهيئة التدريسيه بدرجة عميد كليه ويضم مختلف التخصصات التي تضم الدرسات العليا في الكليات . تتولى هذه الكلية الأشراف على جميع تخصصات الدرسات العليا في كليات الجامعه المختلفة عن طريق التعاون مع الأقسام العلميه المختلفة وتقوم بالتخطيط والأشراف والتوجيه والتقييم . أما البحث العلمي وتنظيم الدراسة فيقوم القسم العلمي في الكلية بمتابعتها . تتحدد واجبات كلية الدراسات العليا في الجامعه التي تعتمد على هذا النظام بما يأتي:-

١- تحديد المناهج الدراسية وتجديدها باستمرار .

٢- تعيين المشرفين على طلبة الدرسات العليا بالتعاون مع الأقسام العلميه.

٣- اقتراح منح الدرجات العلميه لطلبة الدرسات العليا الخريجين .

٤- إصدار أوامر بتشكيل لجان المناقشة بالتعاون والتنسيق مع الأقسام العلميه.

يحقق هذا النظام بعض الفوائد التي من شأنها توحيد جهود التدريسين ليس على مستوى الكلية الواحدة كما في النظام السابق وإنما يتم حشد تلك الجهود على مستوى الجامعه الواحدة ويضمن أيضا إشراف الجامعه مركزياً على شؤون الدراسات العليا واعتماد سياسة موحده على نطاق الجامعه الواحدة ، وتقليل النفقات الأداريه وذلك عن طريق تقليل عدد الموظفين العاملين في شؤون الدرسات العليا في الكليات وحصرهم في مركز الجامعه لأداء كافة الأعمال الأداريه التي تتطلبها الدرسات العليا .

بالرغم من هذه الفوائد إلا ان هذا النظام يعاني من بعض السلبيات كالازدواجية التي تنشأ بين كلية الدرسات العليا في الجامعه والكليات الأصلية التي يدرس فيها الطلبة وذلك في توجيه الأقسام العلميه حيث يرى بعض المتخصصين ان الكلية الأصلية والأقسام العلمية التابعة لها يكون أكثر قدره على النهوض بالتخصص المطلوب في الدراسات العليا وعدم تعدد مراكز التوجيه لطالب الدراسات العليا

وبذلك تنعدم حالات الإرباك التي يمكن ان يتعرض لها طلبة الدراسات العليا . ان وجود طالب الدراسات العليا في القسم العلمي والكلية ذات العلاقة تمكن الكلية من متابعته بصوره دقيقه .

ج- النظام الموحد الكامل :- ويتضمن إنشاء كليه للدراسات العليا مستقلة مالياً وإداريا تتولى وضع سياسات القبول والتسجيل والمتابعة وتهيأه كافة مستلزمات الدراسات العليا من قاعات دراسية ومختبرات وغيرها ، ويتمتع هذا النظام بنفس مزايا النظام السابق سواء كانت ايجابية أو سلبية ، إلا انه يتميز بتكريس إدارة وتنظيم الدراسات العليا في كلية الدرسات العليا وتقليل دور الكلية الأصلية والقسم العلمي .

في ضوء ما سبق عرضه من أنظمه للدراسات العليا ، نلاحظ ان النظام الأكثر شيوعاً في اغلب الجامعات ومنها الجامعات العربية هو النظام المتعدد الأشراف الذي يتيح للكلية الاختصاص والقسم العلمي من تنظيم ومتابعه وإدارة شؤون الدراسات العليا فيها. (العناد ١٩٩٩: ٨٧١)

ثالثاً / المشاكل التي تواجه الدراسات العليا في الوطن العربي :

تواجه الدراسات العليا في اغلب الجامعات العربية جمله من المشاكل تعيق تطورها من أهم هذه المشاكل ما يأتي:-

١- المشاكل المتعلقة بالتمويل :-

يمتاز تمويل التعليم العالي في الوطن العربي وكذلك البلدان النامية بانخفاض نسبة ما يخصص له من الدخل القومي رغم أهميته في تطوير الاقتصاد الوطني وإعداد الملاكات القادرة على إدارة وتنفيذ مختلف عمليات النشاط الاقتصادي والخدمي المطلوب .

لقد أشارت دراسه صادره عن البنك الدولي في عام ١٩٩٣ قام بإعدادها رئيس البنك في تلك الفترة (روبرت مكنمارا) بعنوان عالم ما بعد الحرب الباردة مضامينه بالنسبة للنفقات العسكرية في البلدان النامية. إلى ان نسبة ما ينفق من الدخل القومي على التعليم منخفضة جداً .

اسم البلد	نسبة الأنفاق على التعليم من الدخل القومي في عام ١٩٨٨%
مصر	٤,٨
العراق	٣,٧
الأردن	٥,١
الكويت	٦,٨
عمان	٦,٦
السعودية	١٠,٦
سوريا	٢,٩

اليمن	٦
ليبيا	١٠
موريتانيا	٢,٦
المغرب	٣,١
السودان	٤
تونس	٥,١
الجزائر	٦,١
الصومال	٦

ان هذه النسبة الواطئة تنعكس على اداء التعليم العالي وعلى الدراسات العليا بالذات ، حيث ان هذه النسبة لا تقتصر على التعليم العالي وإنما تخصص عادةً للتعليم العالي والتربية التي تستحوذ على الحصة الأكبر من التخصيص المقرر.

٢- المشاكل البشرية:- تعاني الجامعات العربية من مشاكل بشريه تتمثل بما يأتي :

أ- زيادة أعداد المقبولين من الطلبة على مستوى الدرسات الجامعية الأولية وعلى مستوى الدراسات العليا ، وبالتالي يقوم الأستاذ بالأشراف على عدد كبير من الطلبة خلافاً للأنظمة والمعايير المعمول بها وهي ان لا يزيد الأشراف عن ثلاث طلاب ماجستير وطالبين دكتوراه على ان لا يزيد العدد الكلي عن سبعة طلبه .

ب- نقص كبير في عدد أعضاء الهيئة التدريسيه المؤهلين للأشراف والتدريس في الدرسات العليا .

ج- قلة عدد الفنيين والكوادر الوسيطة الضرورية لضمان سير التدريسات والأبحاث الضرورية لطلبة الدرسات العليا . (العناد ١٩٩٩ : ٨٧٣)

٣- مشاكل في توفير مستلزمات الدرسات العليا : وتتمثل في ما يأتي :-

أ- نقص في القاعات الدراسية والمختبرات الضرورية .

ب- نقص في الأجهزة المختبريه الضرورية لأبحاث الدراسات العليا .

ج- قلة عدد الدوريات والمراجع العلميه الضرورية التي تصل إلى المكتبات الجامعية.

د- قلة استخدام أجهزة الحاسوب وكذلك الإنترنيت.

هـ - عدم توفر مكاتب محدده لتواجد طلبة الدراسات العليا .

(إبراهيم ٢٠٠٥ : ٧٠٣)

٤- المشاكل المتعلقة بالسياسة التعليمية المعتمدة :-

تعمد بعض الأقطار إلى زيادة أعداد الطلبة المقبولين في الدرسات العليا دون الاهتمام بتوفير مستلزمات هذه الأعداد ، وهذا يؤثر على كفاءة هؤلاء الخريجين مما يتطلب الموازنة المستمرة بين

أعداد طلبة الدراسات العليا وامكانيات الأقسام العلميه التي تفتح فيها هذه الدراسات ، فالأمر يتطلب عدم استحداث دراسات عليا دون تهيئة مستلزماتها المادية والبشرية وبالحد الأدنى المطلوب على الأقل (العناد ١٩٩٩ : ٨٧٣) .

٥- المشاكل المتعلقة بالمنهج الدراسي للدراسات العليا :-

تعتمد الجامعات العربية على الأغلب على استنساخ مناهج الدراسات العليا نسخا آلية دون الانتباه إلى حاجات مجتمعاتها التي تتطلب الدراسة والتحليل ، ان من الأمور الأساسية التي يتم التركيز عليها في الدراسات العليا هو مدى مساهمتها في الأستجابه إلى احتياجات مؤسسات المجتمع المختلفة وربط البحث العلمي والتطبيقي فيها بحل المشاكل التي تواجهها مؤسسات حقل العمل. (العناد ١٩٩٩ : ٨٧٤)

ومن ابرز المشاكل الخاصة بالمناهج ما يأتي:-

أ-لا تتضمن المناهج الحداثة المطلوبة .

ب-لا تساعد المناهج الطلبة على الإبداع .

ج- لا علاقة للمناهج المقررة بخطط التنمية .

د- المناهج المقررة لا تثير دافعية الطلبة.

هـ-المناهج المقررة لا تشكل تحدي لقدرات الطلبة. (البدري ٢٠٠٥ :٦٩٥)

٦- مشاكل متعلقة بطرائق واسايب التدريس والتدريب :-

من مشاكل الدراسات العليا في هذا المجال ما يأتي :-

أ-ان إلقاء المحاضرات لا يزال يعاني من القدم ويحتاج إلى التحديث لاستخدام الأساليب والتقنيات الحديثة لاستخدام الحاسوب وأجهزة العرض ذات برامجيات متطورة.

(ابراهيم ٢٠٠٥ :٧٠٣)

ب-إعداد طلبة الدراسات العليا إعدادا تربوياً خاصاً بالمناهج وطرائق وأساليب التدريس وكيفية التعامل مع الطلبة وغيرها من الأمور التربوية اللازمة له كأستاذ ومعلم ومربي .

ج- يتلقى طلبة الدراسات العليا التدريبات التربوية الكافية التي تؤهله للقيام بأدوارهم وتطور كفاياتهم التدريسيه والمهنية. (د.علي ٢٠٠٥ :٦٦١)

رابعاً / الاستنتاجات والحلول المقترحة لتطوير الدراسات العليا :-

في ضوء ما تم استعراضه في هذه الدراسة نجد أن الدراسات العليا في الجامعات العربية لا زالت دون مستوى الطموح المطلوب للنهوض بدورها المطلوب في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي لتلبية الحاجه المتزايدة لهم سواء كان ذلك لتهيأة أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية أو لرفد مؤسسات حقل العمل بالملاكات المؤهلة القادرة على النهوض بتلك المؤسسات ، كما ان

ضعف الاهتمام بتمويل التعليم العالي الذي لا يكّون إلا نسبه ضئيلة من الدخل القومي للجامعات العربية رغم أهميته في تطوير العلوم والتكنلوجيا.

وفيما يتعلق بالحلول المقترحة لتطوير الدراسات العليا فيمكن ان تتلخص بما يأتي :-

١-ضرورة التوسع في التعليم العالي في الوطن العربي نظراً لزيادة أعداد الطلبة الراغبين بإكمال دراستهم ، والاهتمام بتمويل التعليم العالي وزيادة النسب المخصصة له من الدخل القومي .

٢-ان التوسع المطلوب في الدراسات العليا يجب ان يركز على أساس موضوعي من حيث الأعداد المطلوبه من التدريسين وبالحد الأدنى الذي يضمن نجاح التدريس والأشراف فيها وكذلك توفر المستلزمات الأخرى المطلوبة ، كما يجب وضع قواعد وتعليمات محدده لاستحداث الدراسات العليا وأسس القبول وكيفية تنظيم الدراسة فيها والامتحانات ومناقشات الرسائل الجامعية لضمان اعتماد سياسة موحده لكليات الجامعه.

٣-تطبيق انظمه وقوانين ثابتة وغير قابله للتغير ، وتحديد مواعيد ثابتة للتقديم واختبار الطلبة وإعلان النتائج سنوياً ، مما ينعكس ايجابياً على الدرسات العليا مستقبلاً.

٤-إعطاء الاهتمام المناسب لطلبة الدراسات العليا والتركيز في القبول على الطلبة المتميزين من الخريجين وجعل ذلك من القواعد التي لا يمكن تجاوزها مما ينعكس ايجابياً على الدراسات العليا مستقبلاً.

٥-لا تستحدث دراسات عليا في الجامعات إلا بعد مرور فتره زمنيه لا تقل عن عشر سنوات ولا يقل عن سنتين على تخريج أول دفعه من الدراسات الأولية .

٦-دورياً يدرس واقع توفر الكادر التدريسي ومراتبهم العلميه من اجل التماشي مع طلبة الدراسات العليا .

٧-وضع ضوابط محدده لعضو الهيئة التدريسيه الذي يقوم بعملية التدريس والأشراف ، وان يكون للمشرف خدمة سنتين على الأقل أثناء حصوله على اللقب العلمي وقد نشرت بحوث لا تقل عن بحثين في مجال اختصاصه.

٨-وضع قياسات لنظام الدراسات العليا مثل الدراسة بنظام الكورسات فقط وهذا هو المعمول به في كثير من بلدان العالم .

٩-التأكيد على ضرورة المراجعة الدورية لمناهج الدراسات العليا وتحديثها باستمرار والاستفادة قدر الامكان من تجربة الجامعات المتقدمة والرصينة في هذا المجال والإطلاع على مستجدات العلوم المختلفة فيها.

١٠- توجيه طلبة الدراسات العليا لتناول المشاكل التي تواجه حقول ومؤسسات المجتمع المختلفة في أبحاثهم ورسائلهم الجامعية ، مما يزيد من التفاعل بين الجامعه والمجتمع. ١١-عرض الخطط البحثية لطلبة الدراسات العليا على اساتذه متخصصين في جامعات عربيه واجنبيه وإقرارها .

١٢-تفويض الجامعات صلاحيات مناسبة للتعاقد مع أعضاء الهيئة التدريسيه المتميزين ومنحهم رواتب وامتيازا واسعة في ضوء مكانتهم العلميه واختصاصهم النادر .

١٣-إجراء مؤتمرات سنويه للأساتذة المشرفين مع جامعات القطر المختلفة للتشاور حول المناهج والخطط لتلافي التكرار في البحوث بين الجامعات .

١٤-تشجيع التعاون أو التنسيق بين الجامعات العربية أو الأجنبية لتعزيز روابطها وتطوير الدراسات العليا فيها عن طريق حشد جهود وامكانيات تلك الجامعات من الاستفادة المتبادلة بينها قدر الأمكان .

١٥-الاهتمام باستحداث كافة أنواع الدراسات العليا وبصوره تدريجية للماجستير والدكتوراه كما يبقى الاهتمام بدراسات الدبلوم العالي لتلبية حقول العمل المختلفة من الملاكات الفنية والمهنية الكفوءه.

(إبراهيم ٢٠٠٥ : ٧٠٣،٧٠٤)

(العناد ١٩٩٩ : ٨٧٦،٨٧٧)

التوصيات :-

انطلاقاً من خبرتي الشخصية في مجال التدريس والإشراف الإداري على الدراسات العليا ، وفي ضوء نتائج الدراسة التي تم استعراضها يمكن تقديم أهم التوصيات المناسبة في هذا المجال وكما يأتي:-

١-على الدول العربية الصرف بسخاء على التعليم بصفه عامه والتعليم العالي بصفه خاصه ، وتخصيص نسبه من الدخل القومي للدراسات العليا والبحث العلمي .

٢-نشر الوعي بأهمية التعليم العالي والدراسات العليا لدى الأوساط المختلفة بمجتمعاتنا .

٣-ضرورة توفير كافة مستلزمات الدرسات العليا من حيث الاجهزه والمختبرات والمصادر المختلفة.

٤-حث التدريسين على التشديد على طلبة الدراسات العليا من حيث التدريس والإشراف.

٥-عدم السماح للطلبة غير المؤهلين بالحصول على الشهادات العليا وذلك بعدم التهاون في هذا المجال.

المصادر:-

١- إبراهيم ، ضياء خليل (٢٠٠٥) . واقع الدراسات العليا المستقبلية ، دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم العالي : رؤى مستقبليه ٢٨ سبتمبر إلى ١ أكتوبر -بيروت .

٢- إسماعيل محمد (١٩٨٤) .التعليم العالي في الوطن العربي وعلاقته بخطط التنمية ، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي العدد (١) ، ٤٥-٥٦.

٣-البدري ، سميره موسى ٢٠٠٥ .الدراسات العليا الواقع والطموح ، دراسات وابحاث الملتقى العربي الثاني للتربيه والتعليم العالي : رؤى مستقبليه ٢٨ سبتمبر الى اكتوبر -بيروت.

٤- راشد ،علي (١٩٨٨). الجامعه والتدريس الجامعي ، دار الشروق ، جده.

٥- الشاوي ،منذر (١٩٩٠) . كتابات جامعيه ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٦- علي ، حمود علي (٢٠٠٥). تنمية وتطوير كفايات وفعالية أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي ، دراسات وأبحاث الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم العالي : رؤى مستقبليه ٢٨ سبتمبر إلى ١اكتوبر – بيروت.

٧- العناد ، مجذاب بدر (١٩٩٩) . الدرسات العليا وأثرها في تطوير التعليم العالي في الوطن العربي ، مجلة الأستاذ ، العدد (١٥) ج٢،بغداد.

٨- مرسي ، محمد منير (١٩٩٢) . الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه ، دار النهضة العربية ، القاهره .